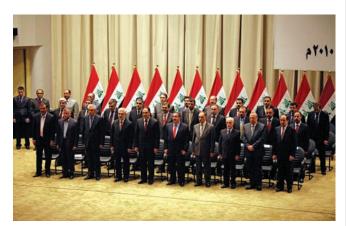
تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ربع السنوي



المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق



الحكومة العراقية الجديدة في جلستها لمراسم أداء اليمين في بغداد يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. (صورة AP) كريم كاظم)

إعادة إعمار العراق ٢٠١١

على مدى الأشهر ال ١١ المقبلة، ستتغير طبيعة الوجود الأمريكي في العراق تغيراً جذرياً، وذلك بتوقف عناصر عاملة في عمليات إعادة الإعمار أو انتقال المسؤوليات الخاصة بها إلى وكالات أخرى. فبحلول أيلول/سبتمبر، من المقرر توقف فرق إعادة إعمار المحافظات وذلك مع بداية عمل قنصليتين جديدتين (في البصرة وأربيل) واثنين من المكاتب المؤقتة لفروع السفارة (في كركوك والموصل). وفي تشرين الأول/أكتوبر، ستكون واحدة من أهم التحولات الأمريكية: حيث ستتولى وزارة الخارجية تحمل مسؤولية تدريب الشرطة من وزارة الدفاع (DoD). وأخيرا، ووفقا للاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق (SA)، فإن جميع القوات العسكرية الأمريكية سوف تنسحب من العراق بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛ وسوف تبقى فرقة من الأفراد العسكرين تحت سلطة رئيس البعثة الدبلوماسية والموظفين في مكتب التعاون الأمني العراقي. ووقد يتطلب الحفاظ على وجود عسكري أكبر من القوات في العراق من الولايات المتحدة إعادة وجود عسكري أكبر من القوات في العراق من الولايات المتحدة إعادة التفاوض حول شروط الإتفاقية الأمنية مع حكومة العراق (GOI).

تشكيل الحكومة

انتهت أكثر من ثمانية أشهر من الجمود السياسي في هذا الربع مع توصل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى اتفاق مع إياد علاوي وقادة الكتل الرئيسية الأخرى بشأن تشكيل حكومة جديدة. وبموجب شروط الصفقة، فإن المالكي سيحتفظ بمنصبه، مع سيطرة حزبه إئتلاف دولة القانون (SoL) على الوزارات الرئيسية كالدفاع والداخلية، والتي يشغلها حاليا رئيس الوزراء نفسه على أساس مؤقت.

رئيس الوزراء السابق علاوي—والذي تقدم تكتله العراقية، في الواقع، على إئتلاف دولة القانون في انتخابات آذار/مارس ٢٠١٠—سيكون بمثابة رئيس المجلس الوطني للسياسات العليا والذي أنشأ حديثا (NCHP). وسيكون للمجلس الوطني للسياسات العليا رأي في تحديد السياسات الاقتصادية والأمنية؛ ولكن، وحتى منتصف كانون الثاني/يناير، لا تزال سلطاته وطبيعة علاقاته مع بقية الحكومة غير محددة. وتشمل التغييرات الرئيسية الأخرى في الحكومة الجديدة إنشاء ثلاثة نواب للرئيس وثلاثة

نواب لرئيس الوزراء؛ بحيث يتولى أحد النواب تنسيق سياسة العراق في مجال الطاقة لتعزيز التعاون بين وزارتي النفط والكهرباء.

ويتكون مجلس الوزراء البالغ ٤٢ مقعدا أساساً من الوجوه الجديدة، مع حوالي اثني عشر فقط من كبار المسؤولين مستمرين من الحكومة القديمة. ويشغل إئتلاف دولة القانون والتحالف الكردستاني ٧ مقاعد من مقاعد مجلس الوزراء؛ والعراقية ١٠ مقاعد، ويشغل التحالف العراقي الشيعي الوطني ما لا يقل عن ١٢ مقعد، بينهم عدة وزارات رئيسية. وسوف يكون لتكتل مقتدى الصدر، الذي يشغل ٣٩ مقعدا في مجلس النواب، ممارسة سلطة كبيرة في الحكومة العراقية الجديدة. وتشغل الأحزاب الصغرى بقية المناصب المتبقية؛ وحتى تاريخ منتصف كانون الثاني/يناير، كان قد تم تعيين امرأة واحدة فقط بهجلس الوزراء.

ومع تقارب انتهاء الخلافات السياسية، تبدأ الحكومة العراقية الجديدة الآن في التعامل مع مجموعة معتادة من التحديات، بما في ذلك إقرار الميزانية النهائية لعام ٢٠١١، وإجراء التعداد الوطني العراقي الأول للجيل الحالي ومكافحة ما تبقى من التمرد وتعزيز بيئة منظمة جذابة للمستثمرين الدولين وتخفيف حدة التوتر بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، وتوفير أفضل الخدمات الأساسية لمواطنيها. وستكون هذه القضايا هي المهيمنة على جدول الأعمال في عام ٢٠١١.

التطورات الأمنية

على الرغم من أن العدد الإجمالي لحوادث العنف ظلت قرب أدنى مستوياتها في مرحلة ما بعد الغزو في هذا الربع، إلا أن الأعداد الكبيرة من إصابات الهجمات والاغتيالات لكبار مسؤولي الحكومة العراقية لا تزال تعدث بتواتر مقلق. ففي يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اقتحم مسلحون كنيسة السريان الكاثوليك في بغداد، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٥٠ شخصاً في أسوأ حادث عنف ضد المسيحيين منذ عام ٢٠٠٣. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر—في استمرار للتوجه الأخير الذي شهد استهداف كانون الأول/ديسمبر—في استمرار للتوجه الأخير الذي شهد استهداف المتمردين لمسئولي الأمن—هاجم عدة انتحاريين مجمع للشرطة العراقية في الموصل مما أسفر عن مقتل قائد بارز في المنطقة. ومع الرحيل الوشيك لأكثر من ٤٩,٠٠٠ من القوات الأمريكية المتمركزة حاليا في العراق، فإن مسئولية منع تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل تقع على عاتق قوات الأمن العراقية (ISF).

قوات الأمن العراقية: الاستعدادات المقلقة

في هذا الربع السنوي، أثارت وكالات الولايات المتحدة تساؤلات حول قدرة قوات الأمن العراقية في مواجهة التهديدات الأمنية. ففي كانون الثاني/يناير ذكرت القوات الأمريكية في العراق (ISF-I) أن استثمارات إضافية سوف يتعين القيام بها لملء ما وصفه "بالثغرات الضرورية" في قدرات قوات الأمن العراقية، مشيرا إلى أن قد تكون هناك حاجة إلى أموال إضافية وتدريب للأفراد بعد عام ٢٠١١ لضمان قدرة قوات الأمن العراقية قادرة على توفير الأمن في العراق. جاء هذا من الصدى الذي أحدثه تقرير مكتب وزارة الدفاع للمفتش العام (DoD OIG) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، والذي حذر من أن مغادرة القوات الأمريكية المنتظرة ستبقي على فترة من الوقت قليلة بالنسبة لهم لمساعدة قوات الأمن العراقية في تطوير النظام اللوجستي. كما حذر مكتب وزارة الدفاع للمفتش العام أيضا من أنه بدون وجود قدرات لوجستية وصناعية مرئية، فإن قوات الأمن العراقية قد تكون غير قادرة على تحقيق الحد الأدني من الاستعداد القتالي، مما يخلق احتمالية تهديد استقرار الدولة العراقية.

سياسة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والتمويل والاشراف السياسة/السلطة الكونغرس يقدم السلطة والتمويل لبرنامج بصرح لوزير الدفاع من قبل الكونغرس في إتاحة المال لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد لتمكين القادة لعسكريين الأمريكيين من تنفيذ مشاريع صغيرة مصممة لتلبية الاحتياجات العاجلة للإغاثة الإنسانية أو التمويل, FY 2004–FY 2010 تأمين احتياجات إعادة الإعمار العاجلة داخل المناطق الخاضعة لمسؤوليتهم والتي تقدم نفع فوري الاشراف/الضوابط وتعود بالنفع المباشر على شعب العراق أو أفعانستان. أفغانستان 1.5 1.0 0.5 0 التقارير ربع السنوية نائب وزير الدفاع يشرف على جوانب برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي تم تفويضها. للكونغرس بالنيابة عن SECDEF. اللجنة التوجيهية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد - برئاسة (USD(P) وكبل وزارة الدفاع (المراقب (USD(C), و VCJCS - توفر عمليات الإشراف رفيع المستوى وعمليات وبين ورارة الدفاع (المراقب المالي) يضمن الامتثال لأنظمة الإدارة المالية ويوصي بمستويات التمويل السنوي. التقييم رفيع المستوى الرقابة وتوصي بتغييرات في السياسة. وكيل وزارة الدفاع (للشئون السياسية) ربين ((USD(P))) هو المسؤول عن الإشراف على السياسة العامة و "الاستثمارات خلية إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد - تتألف من المدير وعدد الاستراتيجية" وضمان التنسيق صغير من الموظفين - تقوم بفحص وتعيين وتتبع القضايا الخاصة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد وتصدر قرارات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والشفافية. والتوجيهات _ الادارة المالية الفريق العامل لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد يركز على المتطلبات والتخطيط، والتدريب والضوابط وتنسيق البرنامج ومعاير الموافقة على المشاريع ذات القيمة العالية. ويضم في عضويته (OUSD(P وزير الجيش مثابة وكيل وزارة الدفاع ورير الجيس بعدب وسين وراره المتحك التنفيذي لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. المقر الرئيسي ووزارة الجيش (HQDA) تدير الأموال الوقور التدريب لخصصات المقدمة لعمليات OUSD(C), OUSD(AT&L), المبئة المشتركة، جيش الولايات للتحدة BTA ,OASD(PA), ABO, USCENTCOM, OGC ونشر السياسات، وتوفر السجلات. HQDA تمويلات إلى ARCEN قائد القيادة المركزية الأمريكية (القيادة المركزية الأمريكية) يحدد مخصصات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بين مكتب ميزانية الجيش يتتبع الْقيادات الفرعية، ليكون مثابة قَائَد بيانات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المالية في تشغيلي لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائ، الجيش المركزي يخصص برنامج الاستجابة ويوفر مبررات تحليلية لطلبات الميزانية. ذك مكتب مبانية الحيش مسارات البيانات المالية في حالة الأموال التعهد بها والملتزم بها والمنفقة في كل الطارئة للقائد للقوات الامريكية في النظام المالي الموحد العراق والقوات الأميركية في أُفْغانْستَّان، (STANFINS) ويقدم تقارير بتأييد من قائد القيادة المركزية وزارة الدفاع ربع السنوية عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد الأمر بكية. إلى الكونغرس. قائد القوات الأمريكية في العراق يوزع أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ربع السنوية على القيادات الفرعية الرئيسية ويعين 3.89 مليار دولار مقدمة للعراق في السنة المالية FY 2004–FY 2010 مدير برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المخصص، ويعلن إجراءات تفصيلية، ويضمن الامتثال. إدارة برنامج تتبع قادة القوات الامريكية في العراق تذكر التفاصيل في تعقب البيانات على أساس المشروع لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد والتفاصيل المالية الاعتمادات العراقية USD-N وفقا لنظام إدارة في نظّام الصرف القابل للانتشار مليار دولار 82. -عادة اعمار العراق (DDS) يدير برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وينفذ من قبل ضباط عسكريين كبار، برتب 5-0 أو أعلى. يحدد القائد ويوافق على USD-C مليار دولار 1.59 مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، ويضمن الإدارة السليمة، وإعداد التقارير، والضوابط المالية المعمول بها، بما في ذلك تعين موظف مشتريات المشروع ووكيل الدفع لكل مشروع. إدارة وضوابط برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لموافقة 📥 الاستعراض القانوني • مشروع وحدة الأيدي للعراقيين • وكيل الدفع يسحب الأموال

موافقة القائد

• إجراء بحوث السوق

• جمع الوثائق المطلوبة

تقديم العروض

المشروع طلب الشراء

والالتزام للمراقب المالي

المراقب يوافق على

طلب الشراء والالتزام

والبائع بتوقيع مذكرة اتفاق

العمل والأداء

• يقدم ضابط مشتريات المشروع

مذكرة الاتفاق الموقعة إلى المراقب

المالي • يراقب ضابط مشتريات المشروع من الموظف اللالي • وكيل الدفع وضابط

يؤكد المشروع مع القائد والراقب

مشتريات المشروع يقدمو

المدفوعات وفقا لمذكرة الاتفاق

سلطة منح مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والعدد المطابق لمشاريع السنة المالية 2010 الألف دولار

العدد الموافق لمشاريع السنة المالية 2010. على حسب تكلفة المشروع والمتضررين مدفوعات التعزية من المعارك والمدفوعات مشاريع إعادة الإعمار 1,··· 1,0·· 5,··· 5,0·· 3,··· 3,0·· £,··· ط \$ الخاصة بالبطل العراقي SECDEF (>\$1,000) USF-I DCG-O (≥\$500-\$1,000) حتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كان هناك فقط ٢٥ (۷۰,۳) من مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المذكورة للسنة المالية ۲۰۱۰ البالغة ۸۰۵۱ مشروع تكلف أكثر من إجمالي التزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية USF-I DCG-O (>\$10/حادث ;>\$50/حدث) ٤٨ USF-I DCG-O (>\$10) ٤٢ الضابط العام (حدث/50\$>) حتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كان ٧٦٪ من جميع المنح 111 الصغيرة للسنة المالية ٢٠١٠ في حدود أقل من ٢,٥٠٠ دولار للمشروع "العادي" أو أقل من "٥,٠٠٠ دولار لما يمكن لقائد اللواء 1 1 1 1 قيادة الرؤسيين (<S500 المافقة عليه. MSCفيادة (>\$5–\$10) قيادة اللو (حادثة/10\$) 109 ∇ ٤.۵ ٣.٥ قيادة الألوية (S5) ١٢٤

وفقا لوزارة الدفاع الأمريكية:

- مشاريع إعادة الإعمار هي مشاريع لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتي تكلف أكثر من ٥٠٠،٠٠٠ دولار، ولكن هذا لا يفي عمايير النوعين الآخرين من المشاريع الأخرى. ومن المتوقع أن تكون المشاريع التموية" التي تكلف أكثر من ٥٠٠،٠٠٠ دولار عكن الموافقة عليها من قبل نائب القائد العام لعمليات القوات الأمريكية (DCG-O) "وذلك بشكل استثنائي" أو من قبل وزير الدفاع في حال كونها أكثر
- المنح الصغيرة تقدم المساعدة المالية "لأصحاب المشاريع المتضررين"، والتي تعرفهم القوات الأمريكية في العراق بأنهم هم أصحاب الأعمال من ذوي الخبرة الذين لا يستطيعون الحصول على القروض التجارية الكافية بشروط تجارية معقولة. كما
- مدفوعات التعزية والمتضررين من المعارك والمدفوعات الخاصة بالبطل العراقي تعبر عن التعاطف أو توفر الإغاثة الإنسانية في الحالات الحرجة؛ وهي تعويض للعراقيين عن حوادث الأمرار في الممتلكات الناجمة عن عمليات الفوات الأمريكية..وتقتصر هذه المدفوعات عموما على مبلغ٢٥٠٠ والقية والذين فتلوا نتيجة للحوادث الناجمة عن عمليات القوات الأمريكية..وتقتصر هذه المدفوعات عموما على مبلغ٢٥٠٠ دولار، ولكن قد تكون أكثر من ذلك في حالات استثنائية.

ضوايط الدفع لتعزيز الضوابط الداخلية، فقد عين القائد أفراد مختصين لإدارة مختلف المهام المتصلة ببرنامج الاستجابة الطارئة

- يفوض . • يفوض . من ضابط التعاقد، ويكنه شراء السلع والخدمات لدعم عمليات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بأقل من
- وركل الدفع بتقديم المدفوعات للبائعين /
 المتعاقدين على السلع أو الخدمات المقدمة بجوافقة ضابط مشتريات المشروع.
- متطلبات التنسيق التنسيق يحدث في المقام الأول في المجال، ولا سيما على مستويات المحافظة والمقاطعة :
- التنسيق مع الوكالات المحلية للحكومة العراقية لضمان قبول المشروع، ومتابعة الصيانة، والاكتفاء.
 التنسيق مع فرق إعادة الإعمار الإقليمية / لجنة إعادة إعمار وتنمية المحافظات والوكالة الأمريكية للتنمية
- الدولية، والشؤون المدنية، والمهندسين لتحديد احتياجات المشروع والتأكد من أن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد يدار بالطرق التي تكمل الجهود المدنية؛ وأن جميع المشاريع التي تتجاوز ٢٠٠٠٠ دولار يجب أن تنسق مع فريق من فرق إعادة الإعمار.
- الوثائق المطلوبة
- خطاب التربير (LOJ) يصف الغرض والنطاق والفوائد المتوقعة والمتطلبات والجدول الزمني للمشروع المقترح.
 مذكرة الاتفاق (MOA) هو اتفاق بين البائع وضابط
- مشترة المشروع والتي تنص على التكاليف و إنجازها. مشتريات المشروع والتي تنص على التكاليف و إنجازها. • طلب الشراء والالتزام (PR&C) الخاص بالتمويل؛ والذي يتم تقديمه من قبل أفضل مزود إلى المراقب المالي. • أي مشروع يتكلفة ٠٠٠٠٠ دولار أو أكثر يتطلب خطاب
- اي مشروع بتكلفه ٥٠,٠٠٠ ذولار او اكثر يتطلب خطاب الاكتفاء موقّع من مسؤول في الحكومة العراقية.

أصل وتمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

تأسس برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لتمكين القادة من التعامل مع متطلبات الإغاثة الإنسانية العاجلة أو متطلبات إعادة الإعمار العاجلة داخل المنطقة الخاضعة لمسؤوليتهم من خلال تنفيذ البرامج التي من شأنها تقديم المساعدة المباشرة للسكان

- يتم تعريف المطلب العاجل على أنه وجود أي قصور مزمن أو حاد في سلعة أو خدمة أساسية، بناء على ما يراه القائد المحلي، ويدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية.
- وفقا للقوات الأمريكية في العراق، تتضمن خصائص المشروعات الناجحة ما يلي: التنفيذ السريع، والعمالة من العراقيين، والمنفعة العامة على نطاق واسع، وإظهار

أذن السفير بول بريمر، رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة، بتكوين برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٣. ودعم البرنامج في الأصل بمبلغ ١٣٦ مليون دولار من الأموال العراقية، ما في ذلك الأموال المضبوطة والمكتسبة من نظام صدام حسين، فضلا عن عائدات تصدير النفط الواردة عن طريق صندوق تنمية العراق (DFI) أثناء الاحتلال. الاعتماد الأميركي الأول، P.L. ١٠٦-١٠٨، كان توقيعه ليصبح قانونا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وفي المجموع، قدم الكونغرس التمويل لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد ١١ مرة منذ بدء البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ عودة السيادة إلى العراق، تم تقديم كمية صغيرة من الأموال من جانب حكومة العراق (GOI) لدعم ما يعادل الكمية العراقية المعروفة باسم برنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراقي (۲۷۰ مليون دولار).

وفي معظم الحالات، كان تمويل الولايات المتحدة يقدم من خلال اعتمادات وزارة الدفاع السنوية أو التكميلية. كانت ميزانية العام المالي ٢٠١١ لسلطة برنامج الاستجابة الطارئة للقائدمقدمة بموجب الاعتماد المستمر، ولم يكتمل الكونغرس بعد نظره في طلب الإدارة الأمريكية لمقابل ٢٠٠ مليون دولار لتمويل برنامج الاستجابة الطارئة

مخصصات واعتمادات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

الخصصات				
أفغانستان	العراق	الإجمالي	الاعتمادات	FY
٤٠	15.	۱۸۰	۱۸۰	٢٠٠٤
177	۷۱۸	۸۵٤	۸۵٤	50
510	٧٠٨	954	954	51
1.9	۷۵۰	909	901	5٧
٤٨٨	991	1,585	1,454	۲۰۰۸
۵۵۱	٣٣٩	۸۹۰	1,0	59
1,	٢٤٠	1,52.	1,5	۲۰۱۰
٢,٦٣٩	۳,۸۹۱	٦,۵٣٠	٧,٣٤٠	

لوائح برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

· دليل استخدام المال كسلاح (MAAWS)، والذي أعدته في الأصل القوات المتعددة الجنسيات في العراق وتحدثه الآن القوات الأمريكية في العراق

نشرة عامة على نشرة الإدارة المالية ودليل

- استخدام المال كسلاح: يهدف برنامج الرد الاستجابة الطارئة للقائد إلى الاستخدام للمشاريع التي يمكن
- الحكومة وتكلف أقل من ٥٠٠،٠٠٠ دولار. ويطلب من الضباط التحقق من أن موارد الْإعمار الأخرى (العراقية أو الدولية)
- رنامج الاستحابة الطارئة للقائد. إجراءآت برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لتقييم المشاريع المقترحة ينبغي أن يراعي لفائدة المباشرة للسكان المحليين، واستدأمة المشروع، وعلاقتة بالجهود الأخرى المماثلة
- يجب على القادة ضمان أن تكون نفقات المشاريع تتناسب مع الإنجازات وإغلاق المشاريع على نحو سليم عند الانتهاء منها، بما في ذلك نقلها إلى السلطة المختصة والتي هي على استعداد لدعم المشروع.

- إنتاج الغذاء والتوزيع

 - التعليم

- - إصلاح أضرار المعارك
 - - التداير الوقائية
- المشاريع الإنسانية أو إعادة الإعمار العاجلة الأخرى
- التحتبة الهامة

قانون تفويض الدفاع الوطني (NDAA) للعام المالي ٢٠١١ (P.L.) والذي وقعه الرئيس أوباما ليصبح قانونا في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ويجيز القانون ارسال ما يصل إلى ١٠٠ مليون دولار من الاعتمادات لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق

للقائد للعراق للعام المالي ٢٠١١. حاليا ، يُعتمد برنامج الاستجابة الطارئة للقائد موجب

توجد لوائح برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في المقام الأول في مكانين:

- في وزارة الدفاع نشرة الإدارة المالية (FMR)، والتي يديرها وكيل وزارة الدفاع (المراقب المالي)

- أن تستمر من قبل السكان المحليين أو
- يست متاحة بشكل معقول قبل استخدام
- التِي تضطلع بها الوكالات العراقية أو
- يجب على القادة ضمان الإدارة السليمة للبرنامج، والتي تضمن إنشاء أهداف للأداء ورصد التقدم المحرز.

- - العناية الصحية
- الاتصالات السلكية واللاسلكية

- أنشطة النظافة المدنية
- - مدفوعات التعذبة
 - مدفوعات البطل
- عقود الحراسة الأمنية المؤقتة للبنية

فئات المشاريع المحددة حسب نشرة الإدارة

- المياه والصرف الصحى
 - الزرآعة / الري
 - الكهرباء

- الاقتصاد والمال، وتحسين الإدارة
- سيادة القانون والنظام الإداري
- مركبات الدعم المدنية
- إصلاح المرافق المدنية والثقافية

 - مدفوعات المعتقل السابق

- الفوائد المباشرة أو غير المباشرة إلى الولايات
- المتحدة أو دعم الأفراد العسكريين السلع والخدمات، أو الأموال لقوات الأمن
- (باستثناء العقود الأمنية، مثل أيناء العراق) برامج إعادة شراء الأسلحة أو مشتريات
- الأسلَّحة النارية أو الذخائر الأخرى (باستثناء ما يسمح به القانون والتوجيهات المنفصلة)

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لا مكنه مويل:

- الترفيه (باستثناء تكاليف المرطيات الخفيفة في احتفالات افتتاح المشروع)
 - برامج المكافأة إزالة الذخائر غير المنفجرة
 - الخدمات المتاحة من خلال الحكومات
- الرواتب والمكافآت والمعاشات لقوات الأمن العراقية أو الموظفين الحكوميين المدنيين
- تدريب والتجهيز بالمعدات وتكاليف تشغيل قوات الأمن العراقية
- العمليات النفسية أو المعلوماتية دعم الأفراد أو الشركات الخاصة (باستثناء مدفوعات التعزية والمعتقل السابق والبطل و مدفوعات خسائر المعركة، فضلا عن المنح



عمليات تدفيق للفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: 113-10, 003-026, 10-006, 00-006, 00-006, 00-006, 00-006, 0 00-70, 205-20,



09-168 وجد أن مشروع الترميم قد حسن قبر الجندي الجهول العراقي. ولكن كانت هناك مؤشرات لوجود عدة ضوابط بالشروع ضعيفة.

"الضوابط الداخلية في البداية كانت غير فعالة, أو بصراحة مفقودة, لكن في الآونة الأخيرة خسنت مع استمرار بعض نقاط الضعف."

عمليات تدقيق للفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: 021-006,008 عمليات تفتيش الفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: 168-09-PA عمليات ندقيق المتنس العام لخاص لإيمادة إعمار العراق: 09-026,10-09، عمليات تفتيس الفتش العام الخاصر لإيمادة[عمار العراق: 41-08-140, PA-08-140, PA-08-141, PA-08-140, PA-08-140, PA-07-110, PA-07-109

للقائد على فترات طويلة مصدرا للقلق



تقارير الإشراف الخاصة بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:

أرسلت صناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مباشرة من الميدان.

"يشعر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالقلق حيال عدم إحراز تقدم في الحفاظ على سُجِلاتُ برنامُج الاستجابة الطارئة للقائد".

عمليات نفتيش للفنش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: PA-09-171, PA-09-170, PA-08-142, PA-09-171, PA-07-112, PA-07-100, PA-07-108, PA-07-107, PA-07-106

119-08 توصلت إلى أن الرقابة الفعالة أدت إلى التجديد الناجح لمجمع وزارة الداخلية

"وعندما تكون الرقابة فعالة. فإن مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد خَقق أهداف العقد المرجو منها."



PA-07-111 يحدد أنه لم يتم تقديم حد الاكتفاء من محطة الضخ منصور. وقد تم تصميم للرفق لمنع تدفق مياه الصرف الصحي في شوارع الأميرية في بغداد. "كان خَقيق الاكتفاء الذاتي لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة



ددت عمليات تدقيق للفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 02-09 أن مشروع توزيع

31ُ2 الحُلى الكهربائي كان منسقاً مع الحكومة العراقية ولكن ليس مع غيرها من وكالات

سوء التخطيط والتنسيق مع سائر الوكالات الأمريكية المعنية

بإعادة الإعمار. وشركاء التحالفّ، والحكومة العراقية أسهم في

عمليات تدفيق المفتش الغام الجاس لإعادة إعمار العراق: 013-010,000-017,09-026,10-08

يمهليات تدفيق المفتش العام اختاص لإعادة إعمار العراق: 013-10, 026-020,09-020,09-000, 00-005,01-070,

. PA-08-146, PA-08-146, PA-08-146, PA-08-146, PA-08-146, PA-08-146, PA-08-146, PA-08-140, PA-08-121, PA-08-120, PA-08-118 and 118.1, PA-07-111,

وجدت عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق 026-09 نقاط ضعف في

. خطط نقل فندق مطار بغداد الدولي إلى الحكومة العراقية. تسبب عدم وجود إجراءات موحدة لنقل المشاريع إلى الحكومة العراقية في وضع بعض مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد عرضة للإهدار:

- (PPO) في الانبار. ويعد ضابط مشتريات المشروع هو المسئولة عن تحديد واختيار يخلق انتشار المعاملات النقدية الفرص المحتملة للاختلاس، ولم يكشف المحققين بعد المخالفات الجنائية في منح وإدارة عقود برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. وللمفتش العام ومنح مشاريع إعادة الإعمار، فضلا عن التحقق من اكتمال المشروع. حُكم على نقيب في الجيش الأمريكي بالسجن لمدة ١٥ شهر في سجن فيدرالي بعد الخاص لإعادة إعمار العراق العديد من التحقيقات الجارية تتعلق ببرنامج الاستجابة
 - الطارئة للقائد، وأربع حالات تم بالفعل البت فيها: • اثنين من ضباط الجيش الكورى وعسكرى كورى مجند أقروا بالذنب في محكمة عسكرية كورية مؤامرة للابتزاز للحصول على الأموال والهدايا من المقاولين العراقيين وغيرها من المخالفات التي تنطوي على منح عقود برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في أربيل. فقدت حكومة الولايات المتحدة ٢٫٩ مليون دولار نتيجة لمخطط الابتزاز
 - قام رائد بحرى في فيلق بحرية الولايات المتحدة الأمريكية, بالاعتراف بذنبه بجنايتين لاتهامه بتنظيم معاملات مالية. حيث قام بإيداع ٩١ من الودائع النقدية، بلغ مجموعها أكثر من ٤٤٠,٠٠٠ دولار، بعد عودته من عمله كضابط مشتريات المشروع
- إقراره بالذنب في تلقى رشاوى. وكان قد تآمر مع شركة مقاولات لتلقى الرشاوى النقدية لمنح عقود بكميات أموال مضخمة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في حُكم على نقيب في الجيش الأمريكي بالسجن لمدة ٣٠ شهر بعد الاعتراف بالذنب
- بسرقة ممتلكات عراقية. فقد اختلس ٦٩٠,٠٠٠ دولار من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بينما كان يعمل كضابط مشتريات المشروع. وكان الهدف من الأموال استخدامها في تسديد قيمة العقود الأمنية مع برنامج أبناء العراق ولبرامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار.

ملاحظات عامة

- استنادا إلى البيانات المتاحة حاليا والتحليلات، لا يمكن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق القيام بتحديد ما إذا كانت نفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد قد حققت نتائجها المرجوة.
- فعزل الآثار المترتبة على برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في ما يتعلق بالبرامج الأخرى، والعوامل الخارجية أمراً صعباً.
 توصلت الدراسات القليلة التي وضعت لمحاولة قياس مدى فعالية المشاريع الممولة بواسطة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد إلى كم كبير من النتائج.

التقدم الاقتصادي

في هذا الربع السنوي، حدثت العديد من التطورات الاقتصادية الواعدة والتي ستؤتي ثمارها لصالح الشعب العراقي لسنوات قادمة:

- رفع مجلس الأمن الدولي العقوبات التجارية التي كانت قد فرضت على العراق في عهد صدام حسين، وترك الحرية للعراق في تطبيق مجموعة من الأنشطة النووية السلمية المدنية.
- ذكرت شركات النفط الدولية تقدما كبيرا في تطوير حقول النفط العراقية الحنوبية.
 - أعلنت وزارة النفط خططا للبحث عن حقول النفط غير المستغلة في المناطق التي لم تكتشف من البلاد، وأنها وقعت عقدين أوليين مع شركات الطاقة الدولية من أجل تطوير الغاز الطبيعي.
- ذكرت وزارة الكهرباء أنها واصلت التقدم في جذب الاستثمارات الدولية ومستعدة لإصدار خطة جديدة شاملة لتحسين قدارت مولدات الكهرباء العراقبة ونقلها وتوزيعها.

عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

في هذا الربع السنوي، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٥ إصدارات تدقيق، بما في ذلك تقارير عن إدارة الجيش الأمريكي لبرنامج أبناء العراق (SOI) ولمبلغ ٢٦ مليون دولار للأكاديمية التعليمية التي تمولها الولايات المتحدة في بغداد:

- أبناء العراق. في منتصف عام ٢٠٠٧، بدأ الجيش الأمريكي في استخدام برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لتمويل توظيف المتمردين السابقين للعمل على حراسة نقاط التفتيش والمباني في جميع أنحاء العراق. وقدم القادة الميدانيين الأمريكيين مدفوعات نقدية لقادة أبناء العراق. ويكلف برنامج أبناء العراق كاملاً، والمعتمد لدى الجيش الأمريكي على نطاق واسع في المساهمة في تحسين الوضع الأمني ، حوالي ٣٧٠ مليون دولار. وعلى أية حال، لا يمكن لعمليات التدقيق التي يجريها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، مع ذلك، من استخلاص استنتاجات تجريبية موثوق بها بشأن مساهمة البرنامج الفعلي في الحد من العنف، لأن وزارة الدفاع تفتقر الى ما يكفي من البيانات الكمية القابلة للقياس حول آثار البرنامج. وعلاوة على ذلك، توصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن الجيش الأمريكي عارس ضوابط مالية ضعيفة على مدفوعات أبناء العراق.
- دعم الحكومة العراقية للأكاديمية الدولية العراقية. وجدت عمليات التدقيق التي أجراها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على هذا المشروع البالغة تكلفته ٢٦ مليون دولار والذي تحوله الولايات المتحدة لبناء مجمع تعليمي لمسئولي الحكومة العراقية عدم وجود دعم عراقي رسمي لتشغيل وصيانة المرفق بمجرد الانتهاء منه. وتوصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن أموال الولايات المتحدة كانت عرضة لخطر الإهدار ما لم تتوصل الحكومة الأميركية والحكومة العراقية إلى اتفاقات رسمية بشأن تشغيله وصيانته.
- نظام الصرف القابل للانتشار (DDS) التابع لوزارة الدفاع. تم وضع نظام الصرف القابل للانتشار لتمكين أفراد وزارة الدفاع من تتبع الأموال المخصصة أثناء التواجد بالميدان. ووجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في استعراضه لنظام الصرف القابل للانتشار أن بعض البيانات كانت مفقودة والتي قد تتضمن معلومات حساسة.
- اعتمادات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للعراق. كشف المفتش العام

الخاص لإعادة إعمار العراق عن وجود تباين بين مخصصات صندوق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد الي ذكرت القوات الأمريكية في العراق أنها تلقتها وبين كمية الأموال التي ذكر مكتب ميزانية الجيش أنه قام بتقدمها.

• صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ (IRRF 1). لم يحدد استعراض المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمبلغ ٢,٤٨ مليار دولار لأموال إعادة الإعمار أي من القضايا الهامة المتبقية المتصلة بمخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ أو الالتزامات أو النفقات أو الإلغاءات.

وحتى تاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كانت مديرية عمليات التدقيق لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد أصدرت ١٨٢ تقرير ولديها ١٨ تقرير قيد الإعداد.

تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تشرين الثاني/نوفمبر، حققت مديرية التحقيق لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق واحدة من أهم نتائجها حتى الآن عندما وافقت مجموعة شركات لويس بيرغر (LBG)، إحدى أكبر الشركات المتعاقدة مع حكومة الولايات المتحدة، على دفع أكثر من ٦٩ مليون دولار كعقوبات جنائية ومدنية لتسوية اتهامات بالاحتيال ذات صلة بالعمل على الصعيد الدولي باسم وزارة الدفاع والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID). كما أقر المدير المالي السابق والمراقب المالي لدى مجموعة شركات لويس بيرغر أيضا بالذنب بالتآمر للاحتيال على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بيرغر أيضا بالذنب بالتآمر للاحتيال على مدى فترة ست سنوات تنتهي في بتضخيم الفواتير عن طريق الاحتيال على مدى فترة ست سنوات تنتهي في عام ٢٠٠٧. وشملت التحقيقات المنجزة الأخرى في هذا الربع السنوي على:

- اتهام عقيد بالجيش الأمريكي بالتآمر وقبول المدفوعات غير المشروعة فيما يتعلق بالإجراءات التي قام بها اثناء فترة عمله في قاعدة العمليات المتقدمة في العراق
 - الحكم على رائد بالجيش الأمريكي بالسجن ٥ سنوات لقبول رشاوى من شركات أجنبية تسعى للحصول على عقود من الحكومة الأمريكية
- الحكم رائد من مشاة البحرية الأمريكية بالسجن عام واحد ويوم واحد في السجن للإيداع غير القانوني لأكثر من ٤٤٠,٠٠٠ دولار من الأموال التي حصل عليها بصورة غير مشروعة في حسابات بنوك الولايات المتحدة بعد تعيينه في ٢٠٠٥ في العراق كضابط تعاقد

وحتى الآن، أدى عمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في التحقيق إلى ٥٤ من الاتهامات و٤٤ من الإدانات وأكثر من ١٤٠,٩ مليون دولار من الغرامات التي تأمر بها المحاكم. وحاليا، يعمل المحققين لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على ١٠٤ من القضايا الجارية ويتوقع إعلان نتائج تحقيق أكثر أهمية في الأشهر المقبلة.

للحصول على التقرير الكامل

يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق www.sigir.mil • البريد الإلكتروني PublicAffairs@sigir.mil